الملخص

تزداد التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني إثناء النزاعات المسلّحة، وبالأخص النزاعات ذات الطابع غير الدولي والتي أصبحت أكثر إنتشاراً في عصرنا الحالي، ومن هذه التحديات تواجد العنصر الأجنبي في النزاعات المسلحة، ولكن بشكل مختلف تماماً عما عهدناه في الماضي مثل المرتزقة، إذ برز مصطلح جديد في الدراسات القانونية هو المقاتل الأجنبي والذي ينخرط في نزاعات مسلّحة تقوده عدة دوافع للإنضمام الى المجموعات المسلّحة التي تنشط في هذه النزاعات، وهذه الدوافع تختلف من فرد لأخر بل قد تكون مختلفة من دولة الى دولة أخرى، وكذلك أختلفت طرق تجنيده والتي وإن شابهت ما كان يُستخدم في الماضي عند تجنيد ما عُرف حينها (بالمجاهدين العرب في أفغانستان) والتي تمت من خلال المساجد أو العلاقات الشخصية، ولكن العامل الجديد في طرق التجنيد هو إستخدام مواقع التواصل الاجتماعي الألكترونية والتي لعبت دوراً أساسياً في بروز هذه الظاهرة على المستوى العالمي، ما أشرنا إليه يُضاف إليه تحدياً أخر هو المشاركة الملفتة للنظر للنساء وكذلك الأطفال رغم الحماية التي تكفلها الإتفاقيات الدولية للنساء وكذلك الأطفال ومنع تجنيدهم دون السن القانوني ما يحمل في طابعه التحدي القانوني والإنساني.

إن هذه الحقائق وما أُرتكب من تصرفات ترقى لتكون جرائم حرب ولابد من أن يُعاقب من شارك بإرتكابها، ولكن توافر الأدلة على المسؤولية الجنائية الفردية للمقاتل الأجنبي قد يكون صعباً خاصة أنه ينخرط في نزاعات مسلحة في مناطق بعيدة عن بلده في حال قرر العودة لبلاده وتمت محاكمته هناك، لذلك بدأ العديد من الدول تواجه هذه الظاهرة بإتخاذ عدة تدابير منها تشريع قوانين تعاقب من يقرر الإنضمام إلى هذه المجموعات، وبدأت المحاكم الأوربية النظر في قضايا من أُتهم بالإنتماء للمجموعات المسلّحة الإرهابية وأرتكب جرائم هناك، وأعتمدت المحاكم على التقنيات الحديثة من أجل إثبات تورط الكثير من هؤلاء بإرتكاب جرائم أثناء تواجدهم في مناطق النزاع المسلّح، إن ظاهرة المقاتل الأجنبي تقترن بظاهرة الإرهاب وحتى تصرفات المجموعات المسلّحة ، ولكن إنخراطها في نزاع مسلّح وبتطبيق مجموعة من الشروط التي حددتها المحاكم الجنائية الدولية، يُوجب تطبيق إتفاقيات جنيف الإربع 1949 والبروتوكولات الملحقة 1977 حتى مع وصف هذه المجموعات بالإرهابية، إذ لا يغير من الوضع القانوني لها ولا يمنحها الصفة القانونية أو الإعتراف، إن العراق يعتبر من الدول المتأثرة بظاهرة المقاتل الأجنبي لذا فهناك خطوات أتخذها العراق بدعم من مجلس الأمن لجمع الأدلة ومحاكمة المتهمين بإرتكاب جرائم أثناء النزاع المسلّح مع داعش وبالطبع سيكون المقاتل الأجنبي من ضمن هؤلاء المقاتلين.